

أمراض الحيوان

وتطورها في القطر المصرى في مدى الخمسة والعشرين السنة الأخيرة
للدكتور إبراهيم فهمى سالم بك ، مدير قسم الطب البيطرى بوزارة الزراعة

مقدمة : لا بد عند التكلم عن أمراض الحيوانات وتطورها في مدى
ربع القرن الأخير أن نستعرض العوامل التى تعمل في هذا التطور — طبيعية
كانت أو غير طبيعية — إذ أن المشاهد في الأمراض المعدية أنها تخضع لعوامل
خاصة بها لم يتمكن العلم بعد من القضاء عليها كلها أو كشف جميع مسبباتها.
فمثلاً نرى ونلاحظ أن المرض الوبائى في مملكة ما يظهر في سنة أو سنين
متتالية بشدة غير مألوفة وبأعراض خطيرة وبمضاعفات شديدة — بينما نرى
في فترة أخرى — يأتى عادياً وربما خفيف الوطأة فيمر ويتلاشى دون أن
يؤثر له — محالفاً في ذلك الوافدات التى سبقت .

وليس ذلك فقط بل ربما نشاهده في الوافدة ذاتها شديد الوطأة في جهة
أو جهات من المملكة وضعيف الوطأة في باقى الجهات .

وقد لوحظ أن هذه الظاهرة تصاحب أمراضاً معينة دون غيرها كالجدري
والحناق والدستمبر (حصبة السكلاب) وانفلونزا الخيل . والحجى القلاعية .

أما العوامل الطبيعية المعروفة لنا فكثيرة : منها التقلبات الجوية وإحمال
الحاصلات والفترات التى تقل فيها المراعى الحصبة .

فالجدري والحجى القلاعية يتأثران بالتقلبات الجوية تأثراً كبيراً . فبينما هما
يشتدان في الشتاء وخصوصاً في السنين الذى يكون فيها البرد قارصاً فإنهما
يكونان خفيفي الوطأة في السنين المعتدلة الحرارة أو في فصل الصيف بل يكادا
يتلاشيان في هذا الفصل .

* كتبت للناسبة العيد القضى لجمعية خريجي المعاهد الزراعية وذلك في ١٣ مايو سنة ١٩٤٣

كما أن مرض التسمم الدموى يظهر مبكراً ويفتك بشدة فى السنين ذات الفيضان العالى وكذلك فى السنين التى تحمل فيها المزروعات وخصوصاً البرسيم حيث يدعو ذلك صغار المزارعين إلى إخراج حيواناتهم لرعى الحشائش الخضراء على جوانب المصارف والمستنقعات التى تكون عادة ملوثة بجرثومة هذا المرض . وكذلك مرض الحمى الفحمية ينحو هذا المنحى بذاته .

هذا فيما يختص بالعوامل الطبيعية أو الجغرافية — وهناك عامل آخر باثولوجى يجب أن نوليه أيضاً اهتمامنا عند التكلم عن تطور الأمراض الوبائية — فإن هذه الأمراض تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول — الأمراض التى تعيش جراثيمها خارج جسم الحيوان الحى المصاب به لمدة طويلة جداً Saprothetic فتبقى كامنة فى الوسط الذى تعيش فيه إلى أن تهيأ لها عوامل عدوى جديدة فيظهر المرض بين آونة وأخرى دون أن يحمله حيوان حى مريض من جهة موبوءة إلى جهة سليمة . ومثل هذه الأمراض عرضة للظهور فى المملكة بين الفينة والفينة دون أن يكون للاحتياطات التى تتخذ ضدها الحيوان الحى أثر يذكر فى مقاومتها وبيئتها من هذه الأمراض فى مصر التسمم الدموى — والحمى الفحمية .

القسم الثانى — الأمراض التى تعيش جراثيمها خارج جسم الحيوان المصاب به لمدة طويلة Unsaprothetic ويشمل أمراضاً عديدة وأشهرها فى مصر — الطاعون البقرى — الحمى القلاعية — السكاب — السل — الجدري — كوليرا الطيور — السقاوة — خناق الخيل .

كما يجب علينا أن لا ننسى عاملاً آخر مستقلاً وهو وجود حيوانات حاملة لجراثيم المرض دون أن تظهر عليها أعراضه بالذات فتكون سبباً لظهور العدوى دون أن يكتشف مصدرها .

أمراض القسم الأول التى تعيش جراثيمها خارج جسم الحيوان وأهمها التسمم الدموى والحمى الفحمية .

التسمم الدموى

هو وباء تعمل على انتشاره وتطوره عوامل كثيرة ، كما أسلفنا ، وأهمها أن جراثيمه تعيش على الحشائش الملوثة أو فى الماء الراكد لمدة طويلة تتناولها الحيوانات عند رعيها تلك الحشائش — أو شربها من ذلك الماء الملوث ، ويساعد على انتشار هذا المرض عند ظهوره فى مصر ما جرت به عادة صغار المزارعين من التستر على المرض وذبح الحيوان المريض للارتفاع بالثمن البخس الذى يتباع به هذه اللحوم .

وفى السنين التى تحمل فيها المحاصيل الزراعية وخصوصا البرسيم وكذلك فى السنين التى يأتى فيها فيضان النيل عاليا فيرتفع الرشح الأرضى وتكثر البرك والمستنقعات الصغيرة فترعى الحيوانات على الحشائش النابتة على ضفافها أو تشرب من المياه الراكمة فيها الملوثة فيظهر المرض وينتشر بين الحيوانات بشدة كبيرة . ومما يضعف هذا الخطر أن وقت قيضان النيل وما بعده (اغسطس وسبتمبر واکتوبر ونوفمبر وديسمبر) هو الوقت الذى يكون فيه الفلاح قد استفاد ما عنده من المؤونة الجافة المخزونة لغذاء مواشيه (التبن والدريس) فيرسل مواشيه للرعى على المصارف والمستنقعات وهما مصدر العدوى ، أما إذا محل موسم البرسيم الجديد بعد ذلك (يناير وفبراير) بسبب إصابته ببعض الحشرات فتضعف شدة الوباء وتفتك بالحيوانات فتكا ذريعا .

ومن البديهي — كما أسلفنا فى هذا البيان — أن الأمراض التى تعيش جراثيمها خارج جسم الحيوان تكون أعصى فى محاربتها واستئصال شأقتها عن الأمراض التى لا تعيش جراثيمها إلا فى الحيوان المصاب بها . لذلك ما دمنا لا نتحكم

في إيقاف عدوى هذا المرض فلا مندوحة لنا من الاعتماد فقط على تحصين حيوانات القطر سنوياً ضده قبل ظهوره وذلك باللقاح الواقي قبل حلول موسم ظهوره، والإسراع في ردم البرك والمستنقعات المنتشرة في أنحاء القطر المصري، وهما المشروعان اللذان أعدت الحكومة لهما العدة في هذا العام. ولا شك أنه بفضل هذه السيامة سنصل إلى الحد من خطورة هذا المرض واستئصال شأفته.

وإذا استعرضنا الإصابات بهذا الوباء في الـ ٢٥ عاماً الماضية نجد أنه بلغ أقصى شدته في سنة ١٩٤٢ حيث بلغت الإصابات ٤٩٤ بينما كانت في سنة ١٩٣٢ و ١٩٣٣ إصابة واحدة في كل منها وارتفعت في سنة ١٩٣٤ إلى ٢٠٤ إصابة فجأة وبلا مبرر ظاهر. واستعراض هذا المرض في الـ ٢٥ عاماً الماضية يدل على تماوج بين صعود وهبوط يتبع العوامل التي أسلفناها.

الحمى الفحمية

عند التكلم عن هذا المرض يجب علينا أن نلاحظ أنه لا يتخذ شكلاً وبائياً عاماً ولكنه يبقى محلياً ويظهر غالباً في الجهات الملوثة به من قبل، وقد يقضى على معظم القطيع بينما تبقى الجهات المحيطة بالجهة الملوثة سليمة من المرض إذا لم تنتقل إليها جرثومة المرض بإحدى الطرق المعروفة. وجراثيم هذا المرض متى خرجت من جسم الحيوان تتحول إلى بذور Spores ومن خواص هذه البذور مقاومتها للمطهرات وغيرها من العوامل التي تقتل غيرها من الميكروبات العادية، فتي تلوثت جهة ما بهذا المرض وتمكن الميكروب من بذور بذوره في الأرض فلا تسهل مقاومته بعد ذلك وتبقى الجهة معرضة لظهور المرض سنة بعد أخرى وربما لعشرات السنين.

فنتصور هذا المرض يبقى معلقاً على نقطة أصحاب الحيوانات وسرعة تبليغهم

عن الإصابات حتى يسارع رجال الطب البيطرى اتخاذ التطهيرات اللازمة والاحتياطات الشديدة في إبادة الماشية المصابة وحرقتها دون تسميحها حتى لا تتحول جراثيم المرض إلى بذور وتسكن في الأرض وتهدد الجهة بالعدوى المرة بعد المرة ، كما يسارع رجال الطب البيطرى إلى حقن الحيوانات المحالطة باللقاح الواقي وتغيير مراعيها .

وإذا استعرضنا الإصابات بهذا المرض بالربع قرن الماضى نجد أنه كان في حده الأدنى في سنة ١٩١٨ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ حيث بلغت الإصابات به ١ و ١٤ و ٩ و ٥ على التوالي بينما ارتفع في سنة ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ حتى بلغت الإصابة به ٣٢١ و ١٦٤ و ٣٠٧ و ٣٩٧ على التوالي ولكنه في السنوات الأخيرة أى من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٤٠ تراوح بين ١٨ و ٦٠ إصابة فقط في السنة .

ولهذا المرض خطورة خاصة وهو انتقاله من الحيوان المصاب أو فضلاته كالجلود والشعر والروث وغيرها إلى الإنسان .

أمراض القسم الثانى التى تعيش جراثيمها خارج جسم الحيوان لمدة طويلة وأهمها الطاعون البقرى . الحمى القلاعية . الكلب . السل . الجدري . كولييرا الطيور . والسقاوة . وخناق الخيل .

الطاعون البقرى

وباء الطاعون البقرى هو من أشد الأوبئة خطراً على الماشية (الأبقار خاصة) ومع أن القطر المصرى ليس موطناً لهذا المرض بالذات فقد كان عرضة للتلوث به طيلة القرن الماضى في فترات متوسطها ٢٠ عاماً فكان في كل مرة يفد يقضى على ٧٥٪ من أبقار القطر ولا يترك منها إلا ما شفى من المرض أو كان غير قابل للعدوى .

وفيد هذا الوباء عادة من المواشى التى يستوردها القطر من الخارج سواء أكان من السودان أم البلاد الأخرى المجاورة .

وقد أسلفنا أنه يفد على البلاد فى فترات متوسطة ٢٠ عاماً وآخر مرة وفد فيها سنة ١٨٨٣ و ١٩٠٣ إلى سنة ١٩٢٣ يشتد آونة ويخف أخرى حتى تقلص ظله عن القطر المصرى بفضل التدابير الوقائية التى باشرتها الحكومة فى تحصين الحيوانات للقاح الواقى كما سيلي .

فإن لم يكن العلم حتى سنة ١٩٠٣ قد وفق إلى استنباط لقاح قاطع فى مقاومة هذا المرض وأن جميع اللقاحات التى أشار بها علماء الطب وقتئذ لم تأت بنتائج ناجحة فى مكافحته ، كالحقن بالمرارة وغيرها ، فإنه فى سنة ١٩١٢ قد توصل العلم إلى تحضير اللقاح المضاعف لتحسين المواشى وذلك بحقنها بجرعة من المصل الواقى . وفى نفس الوقت تحقن بجرعة من الدم الموبوء فتعطى الماشية مناعة إيجابية لمدة طويلة وربما لطول حياتها ، وعلى ذلك شكت لجان فى كل عام لحقن مواشى مديرية أو أكثر من مديريات القطر وما وفى عام ١٩٢٤ حتى تقاص ظل هذا المرض عن القطر نهائياً ولم يظهر بعد ذلك .

وقد استخرج أخيراً لقاح جديد للوقاية من هذا المرض ، وهذا اللقاح محضر من غدد الحيوانات المصابة . وقد أدى هذا اللقاح الجديد الغاية المرجوة منه فى وقاية الحيوانات المحقونة مثل اللقاح المضاعف . بل زاد عنه تحسیناً حيث اتضح أنه لا يحدث رد فعل شديد فى الماشية كما يحدثه التلقيح المضاعف . ولما تبين أن الحيوانات المحقونة به لا تتحجز عن العمل مدة ١٥ يوماً كما هو الحال فى اللقاح المضاعف أخذ القسم البيطرى فى استعمال هذا اللقاح فى السنين الأخيرة وتعميمه على نطاق واسع .

ويمكن القول إن تطور هذا المرض إلى حد استئصال شأفته فى ربع القرن

الماضى كان نتيجة لمجهود الطب في مقاومة المرض وقد أصبحت مكافئته ميسورة بفضل هذا اللقاح وقد مضى إلى الآن ٣٠ عاماً ولم تظهر في القطر أية إصابة بهذا المرض .

وإذا استعرضنا الإصابات به في الـ ٢٥ عاماً الماضية نجد أنها بلغت من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٤ على التوالي ٤٧٩٤ و ٨٧٣ و ١٧٩٤ و ١٢٤٤ و ١٢٨ و ١٨٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠ أما بعد سنة ١٩٣٤ فلم تظهر إصابات .

الحمى القلاعية

عند ذكر هذا المرض يجب علينا أن نلاحظ ظاهرتين هامتين تعملان في تطوره :

الظاهرة الأولى — أن الأعراض الأكلينيكية لهذا المرض في مصر ضعيفة جداً إذا قارناها بأعراضه في أوروبا حيث تكثر حوادث النفوق وأن الإصابات به تنتهي في القطر المصري عادة بالشفاء . ونقول إنها خفيفة جداً إلى درجة بعثت بعض المدققين الأوروبيين إلى الظن بأن المرض الذي يظهر في مصر هو غير الحمى القلاعية الذي يظهر في أوروبا . ولكننا نعتقد بأن المرضين واحد وأن ظاهرة المرض في مصر إنما تطورت بهذا الشكل البسيط لسببين : —
الأول — نقضى المرض سنوياً تقريباً في مصر وتوطنه بها فضعفت جرثومته المحلية من جهة كما قويت المناعة في الحيوانات ضده بما اكتسبته منها بسبب توالى الإصابة .

الثاني — بسبب ارتفاع حرارة الجو في مصر عنها في أوروبا ، إذ المشاهد أيضاً في مصر أنه إذا ظهر هذا المرض في فصل الشتاء يكون شديد الوطأة نوعاً ، ولكنه عندما يحل فصل الصيف يأخذ في التلاشي وتخف وطأته وشدة أعراضه شيئاً فشيئاً إلى أن يختفي .

وقد كان ذلك مشجعاً للقسم البيطرى فى مكافحة هذا المرض بتلقيح الحيوانات المخالطة بلعاب الحيوانات المريضة بأعطائها عدوى ضعيفة للتخلص منه فى الجهة أو المزرعة فى أقصر وقت دون انتظار انتقاله من ماشية إلى أخرى انتقالاً طبيعياً بطيئاً . وهذا التلقيح الصناعى كان أيضاً من العوامل التى أدت إلى تطور المرض إلى النوع الخفيف بما اكتسبته الحيوانات الملقحة من المناعة فى كل عام .

وإذا استعرضنا الإصابة بهذا المرض فى الـ ٢٥ عاماً الماضية نجد أنه ظهر سنوياً بالقطر فى هذه المدة ماعداً فى أعوام ١٩١٩ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٩ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ارتفعت إصاباته فى سنة ١٩٣٠ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ إلى ٨٤٥٣ و ١٥٣٦ و ١٨٩١ على التوالى بينما كانت الإصابة به قليلة جداً فى أعوام ١٩١٨ و ١٩٢٠ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٤٢ فبلغت ١٢ و ٤٠ و ٤ و ١١ و ٢٣ على التوالى ، وانتهت جميع هذه الإصابات بالشفاء طبعاً .

الكلب

داء السكاب من الأمراض التى تقاوم بحصرها فى أماكنها فى الداخل . وبالحجر الصحى الدقيق ومراقبة الكلاب التى ترد من الخارج وكلا الاحتياطين تقوم فى سبيل تنفيذها عقبات كثيرة . أما فى داخل المملكة فالمشاهد أن أغلب الفلاحين والمزارعين إن لم يكن جميعهم يقتنون الكلاب للحراسة ، وهذه الكلاب تسير من القرية إلى الحقل يومياً وبالعكس بصحبة أصحابها عند غدوهم ورواحهم بحيواناتهم أو بغيرها فيكثر اختلاط الكلاب ببعضها أو بالذئاب والثعالب فتعرض للعدوى . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الكلاب تتناسل بكثرة ولا يحتفظ الأهليون عادة بنتائجها قهيم فى البلدان والقرى والمدن المجاورة وتصبح مسرّحاً للعدوى بهذا الداء ونشره .

أما على الحدود فإنه إذا كانت الاحتياطات متخذة بدقة في مناطق الحجر فإن طبيعة حدود البلاد من الجهة الغربية (لوبيا) أو من الجنوب (السودان) أو من الشرق (شبه جزيرة سيناء) تجعل من المتعذر مراقبة هذه الحدود مراقبة تامة دون تسرب الكلاب الضالة إلى القطر . وتتسرب كذلك الحيوانات الضارية كالثعالب والذئاب وما شاكلها والتي مسكنها الجبال والصحارى . حتى في المدن حيث ينفذ نظام تسجيل الكلاب وتكعيمها وسحبها مقودة عند تجوالها في الطرقات . ومن المشاهد أن الذين يسجلون كلابهم عدد لا يذكر بالنسبة إلى عدد من يقتنونها فعلا فضلا عن أن المدن بذاتها وبما يلقى فيها من الفضلات والقمامة من المنازل والمحلات العامة ومحلات التجارة وغيرها أصبحت مركزاً تقصده الكلاب الضالة والقطط بكثرة حيث تجد أقواتها بسهولة في مثل هذه الفضلات . يضاف إلى ذلك ازدياد الرغبة في السنين الأخيرة لاقتناء الكلاب سواء كانت للزينة أو للحراسة .

فلا عجب إذا قلنا إن مكافحة هذا المرض وتطوره في مصر ليست من الأمور السهلة والذي يستعرض حوادث هذا المرض في الـ ٢٥ سنة الأخيرة يجد أن عددها كان في أول ربع القرن الماضي ١٢٦ حالة في سنة ١٩١٨ ثم أخذ في التناقص تدريجياً حتى بلغ ٢٧ إصابة سنة ١٩٣٢ ثم ارتفع تدريجياً حتى بلغ ٢٤٥ سنة ١٩٤٢ وذلك بالنسبة لظروف الحرب الحاضرة .

السل

ليس لمرض السل في الحيوانات المصرية شدة وطأة كما هو الحال في أوروبا وذلك بفضل ما لجو البلاد الحار ومعيشة الحيوانات في الهواء الطلق نهاراً وفي زرائب مكشوفة ليلاً من التأثير المباشر في هذا المرض ، فقد دل الإحصاء على أن نسبة إصابات السل في المواشي ٥٪ في الجاموس و ١٠٪ في الأبقار ومن

حسن الحظ أن إصابات الضرع لا تزيد عن ١٪ من جميع الإصابات وبذلك يقل تلوث اللبن الذي يتناوله الأطفال ويقل تعرضهم لهذا المرض الفتاك بينما نجد في أوروبا أن نسبة انتشار هذا المرض في المواشى كبيرة ما بين ٢٥ و ٣٠٪ وكذلك نسبة الضرع عالية .

وكان القسم البيطرى قد بدأ منذ نحو ٦ سنوات في اختبار المواشى ضد هذا المرض للتخلص من المصاب وحماية اللبن من التلوث ، إلا أنه نظراً لقيام بعض اعتبارات تشريعية أجل تنفيذ هذا النظام وأخذ في وضع قانون لتنظيم هذا المشروع يقصد إلى دفع تعويض لصاحب الماشية التي يظهر من اختبارها أنها مصابة بالسل والتخلص منها بذبحها .

وتظهر معظم الإصابات بهذا المرض في السلخانات العامة عند ذبح المواشى ، ويظهر عادة في المواشى المسنة وفي الخنازير ، وقليل منه يظهر عند اختبار الحيوانات بمادة التيوبوكلين .

على أن القسم البيطرى يأمل عند صدور التشريع المشار إليه من القيام باختبار الحيوانات ضد السل اختباراً دورياً في جميع أنحاء القطر والتخلص من الحيوانات المصابة .

وإذا استعرضنا الإصابات بهذا المرض في الربع قرن الماضى نجد أنه يتأرجح بين صعود وهبوط ، فإنه في سنة ١٩١٨ كان عدد إصاباته ٣٧٣٧ ثم صعد تدريجياً حتى وصل إلى ٤٥٩٦ ثم هبط إلى ٣٠٣٢ في سنة ١٩٣٠ وصعد تدريجياً بعد ذلك حتى وصل إلى ٥٩٤٤ في سنة ١٩٣٩ و ٥٠٣٩ في سنة ١٩٤٠ و ٥٩٠٦ في سنة ١٩٤١ وإذا به يهبط فجأة إلى ٣٢٣٢ في سنة ١٩٤٢ وهي السنة الأخيرة لربع القرن المذكور، ولا يمكن تعليل سبب زيادة الإصابات بهذا المرض في أعوام ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ إلا أن معظم الحيوانات المسنة

قد ذهبت في السنين الأخيرة بسبب أزمة اللحوم التي تفاقمت بسبب ظروف الحرب العالمية الحاضرة وصعوبة استيراد المواشى من الخارج وارتفاع أسعار الحيوانات الصغيرة السن واحتفاظ المزارعين بها لسد حاجة المزارع ، وكذلك بسبب زيادة تعداد الحيوانات في السنين الأخيرة .

الجدري

لهذا المرض ظاهرة باثولوجية خاصة به دون سواء من الأمراض المعدية الأخرى ، وهذه الخاصة هي أن لكل فصيلة من الحيوانات التي تصاب بمرض الجدري جرثومة خاصة بها لا تؤثر عادة في غيرها من الحيوانات الأخرى ، فجدري النعم لا يصيب سواها ، وجدري الخيل لا يصيب إلا فصيلة الخيول وهكذا بل وأكثر من ذلك أن جدري البقر مثلاً إذا أصاب إنساناً فإنه يصيبه إصابة موضعية خفيفة ولكنها تكسب الإنسان في نفس الوقت مناعة ضد جدري الإنسان الخطير ، ومن ثم كان هذا المرض في البقر خيراً على الإنسانية ، إذ وقاها شر هذا المرض الويل وأنه لا يؤدي الأبقار بأكثر من بعض بثرات موضعية تشفى في وقت قصير .

ومرض الجدري في جميع الحيوانات — عدا النعم — ضعيف ونادر الحصول لا يؤبه له ، أما في الأغنام فإنه شديد الوطأة عليها يتخذ غالباً شكلاً حاداً أو تحت الحاد أو مزمناً ، ومتى وفد حاداً تكون الإصابات به شديدة خصوصاً على النتاج حيث ينفق به عدد كبير منه . وهو يتراوح بين هبوط وصعود في فترات بين ٤ و ٧ سنوات فإذا اشتد عاماً فإنه يهبط عادة بالتدرج في السنوات التي تليها .

والطقس عامل هام في انتشار هذا المرض وشدة وطأته فقد لوحظ أنه يظهر عادة في الشتاء ويشتد في السنين التي تمتاز بشدة بردها ويتلاشى في فصل الصيف أو يقل لدرجة كبيرة .

وفي السنين التي تخف فيها حدته يظهر في الأغنام بأعراض خفيفة موضعية
فكما يلتفت إليها .

وليس في نظرنا من العوامل التي تحد من وطأته وإيقاف سيره إلا تعميم
تلقيح الأغنام دورياً في كل عام باللقاح الواق كما هو الحال في الإنسان .

وإذا استعرضنا سير الإصابات بهذا المرض في السنة في الـ ١٥ عاماً الماضية
نجد أنه يتراوح بين صعود وهبوط في فترات من ٤ إلى ٧ سنوات ، فقد بدأ
في سنة ١٩١٨ بـ ١٢٣ إصابة وارتفع في سنة ١٩١٩ إلى ٨٢٣ إصابة ، ثم هبط
من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٢ على التوالي إلى ٣٣٤ و ٣١٠ و ٣١٠ ، ثم عاد وارتفع
سنة ١٩٣٣ إلى ٦٠٦ وكانت أقل إصاباته في سنة ١٩٣٥ حيث بلغت ٢٥ وفي
سنة ١٩٣٩ بلغت الإصابات حداً الأقصى إذ بلغت ١٢٧٣ إصابة .

طاعون ودفتريا وكوليرا الطيور

يمكن عند استعراض سير أمراض الطيور أن نستعرض أشهر أمراضها
معاً ، لأن العوامل التي تعمل في أمراض الطيور الوبائية تؤثر فيها في الحقيقة
مؤثرات واحدة ، وذلك لأن ظروف تربيتها عند القرويات — بصفة عامة —
لا تسمح مطلقاً بترقية مستوى هذه التربية إلا إذا تقدم رقي وثقيف الفتاة
القروية وهذا ما تسير عليه الدولة وما أخذت تسير عليه وزارة الزراعة
بالإكثار من مزارع الدواجن في البلاد وتلقين القرويات الطرق الحديثة لتربيتها
وما تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية من نشر الثقافة العامة بين القرويين
والقرويات .

أما في الوقت الحاضر فإن العناية بتربية الطيور بصفة عامة فيما عدا المزارع
الحكومية وبعض الجمعيات الأهلية ضئيلة لا يؤبه لها وهي متروكة إلى الظروف

ولذلك فهي معرضة بحكم هذه الظروف إلى انتشار الأمراض المعدية بينها وإلى فتكها بها فتكاً ذريعاً .

وأشد هذه الأمراض فتكاً بالطيور مرض طاعون الدجاج ؛ فهو المرض الذى يظهر سنوياً بل فى جميع أيام السنة تقريباً ويكون انتشاره فى الصيف أكثر منه فى الشتاء ، ولعل ذلك راجع إلى ظهور انتفاخ الموسم الجديد الذى يبدأ تفرخه فى الشتاء فإلى أن تحين أشهر الصيف الأولى تكون هذه الانتفاخ قد نمت فيجد المرض فيها مريعاً خصياً .

وإذا استعرضنا الإصابات بهذا المرض فى ربيع القرن الماضى نجد أنها تتراوح بين صعود وهبوط بطريقة يصعب فى الحقيقة إسنادها إلى عوامل ثابتة ، فانه بينما كانت الإصابة فى سنة ١٩٢١ عددها ١٤ فقط إذ طفرت فجأة فى السنين الأربع التى تليها إلى ٤٥٧٣ و ١١١٦٨ و ٨٧٤٣ و ١٥٣٧١ فى سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ثم هبطت إلى ١١١١ و ٢٤٦ و ١١٢ و ٥٥ و ٤٧ فى سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ .

على أنه مما يجب أن لا يغرب عن البال فى دراسة تطور هذا المرض أن الإصابات التى أبلغت إلى القسم البيطرى قد لا تعبر عن جميع الإصابات التى ظهرت بهذا المرض ، إذ أن كثيراً من الطيور المريضة تذبج للتغذية وهذه بطبيعة الحال لا يبلغ القرويين عنها إذ يعتبرونها ليست بذات القيمة التى تستحق التبليغ .

وستبقى أمراض الطيور وتطورها والعناية بها مرهوبة برقى مستوى القرويات وتعميم الأشرف البيطرى على القرى وحقن الطيور دورياً باللقاحات الوقائية ، وهذا ما يعمل القسم البيطرى على تحقيقه .

السقاوة

هذا المرض هو مرض الاسطبلات المزدهمة ، ويزيد من خطورته أنه يمكن في جسم الحيوان لا يظهره إلا الاختبار بمادة المللين . وقد أصبح هذا المرض والله الحمد — بفضل الاحتياطات الصارمة التي تتخذ بمجرد ظهوره واستعمال مادة المللين لكشف الإصابات الخفيفة المزمنة وشدة الرقابة بالحاجر البيطرية من الأمراض التي يمكن التحكم فيها وحصرها في مواطنها عند ظهورها .

والذي يتبع تطور هذا المرض في الربع قرن الماضي يجد أن متوسط الإصابات به سنوياً في القطر نحو ٥٠ إصابة إذا استثنينا درجة ارتفاع الإصابات في سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ حيث بلغت ٢٠٠ و ٤٢٩ على التوالي . وقد أخذ هذا المرض في التناقص بعد ذلك عاماً فعاماً حتى لم تحدث غير إصابة واحدة في سنة ١٩٤٠ و ١٩٤١ ولم تحدث إصابات مطلقاً بهذا المرض في سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٢ .

ويمكن القول بأن الفضل في تطور هذا المرض إلى حالة الانعدام تقريباً يرجع إلى الإجراءات الفعالة التي تتخذ عند ظهوره وإعدام الحيوانات المصابة في الحال التي يظهرها الاختبار بالمللين وعدم ازدحام الاصطبلات بالخيول في السنوات الأخيرة بفضل النصح لأصحاب الحيوانات .

خُنَّاق الخيل

هو مرض الخيول الصغيرة (المهارة عادة) ولو أنه قد تصاب به الخيول الكبيرة أيضاً ويأخذ هذا المرض سيراً عادياً وينتهي بالشفاء ، ولو أنه في بعض السنين تأتي العدوى خبيثة ومصحوبة بمضاعفات صديدية قد تودي بحياة بعض الخيول بسبب التسمم الصيدي .

ومتوسط الإصابات بهذا المرض سنوياً نحو ٧٠ — ٨٠ إصابة . ويلاحظ عند استعراض الإصابات التي ظهرت في ربع القرن الماضي أن عددها قد تضاعف من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٢ والمرجح رجوع هذه الزيادة إلى انتشار الأطباء البيطريين في أنحاء القطر ومراقبة الحالة الصحية بدقة وعنايتهم في التبليغ عن جميع الحالات التي ظهرت بهذا المرض وارتفاع أثمان الخيول وعناية أصحابها بها واستدعاء الأطباء البيطريين لمعالجتها كما دعت الحال .

وتطور هذا المرض في الحقيقة متوقف : أولاً على خطورة العدوى إن كانت بسيطة أو خبيثة ، وثانياً في العناية التي يبذلها أصحاب الحيوانات واستدعاء الطبيب البيطري بمجرد ظهور المرض واتخاذ الاحتياطات بعزل المصاب وحقن المخالط بالمصل واللقاح .

طاعون الخيل

يعد هذا المرض من أخطر الأمراض المعدية وليس موطنه مصر فهو من الأمراض المتوطنة في السودان وأواسط وجنوب أفريقيا خصوصاً في المناطق الكثيرة المستنقعات والآجام . وقد ظهر فجأة في سنة ١٩٢٨ بمديرية أسوان وامتد إلى مديرتي قنا وجرجا وفتك بالخيول فتكا ذريعاً كما أصاب البغال والحمير وقد نشطت الحكومة وقسمت في مكافحته نشاطاً كبيراً نظراً لسرعة انتشار العدوى فأعدم في الحال كل حيوان ارتفعت درجة حرارته فوق الـ ٣٩ أو ظهرت عليه أعراض المرض كما حظرت نقل حيوانات الفصيلة الخيلية والكلاب من جهة إلى أخرى حظراً تاماً . وبهذه الاحتياطات الشديدة تلاشى المرض واختفى ظله عن البلاد ومنذ ذلك الوقت لم يظهر في مصر بفضل الرقابة التي اتخذت في المهاجر المصرية وعلى الحدود بعد ذلك .

الخاتمة

يرى المتتبع لأمراض الحيوان وتطورها في مصر في مدى ربع القرن الماضي أن تطورها في الحقيقة هو نتيجة الجهود الصحية في مكافحة هذه الأمراض سواء كان ذلك باستنباط وتعميم استعمال الفاكسينات المختلفة لمقاومة هذه الأمراض أو بالتشريعات الصحية والاحتياطات الإدارية لمقاومتها وحصرها في مواطنها إن ظهرت ، أو بالحجر الصحي لمنع تسربها لداخلية القطر .

وقد امتاز العهد الأخير بالاهتمام والعناية بمقاومة هذه الأمراض تحقيقاً للرغبات البرلمانية التي أبدت ، والاهتمام الذي تفضل بتوجيه حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة نحو تنفيذ سياسة إنشائية من شأنها زيادة عدد الأطباء البيطريين وبالتالي زيادة المراقبة الصحية في بلدان القطر وتقرير الاعتمادات اللازمة لمقاومة مختلف الأمراض المعدية ، مما يدعو إلى الثقة بأنه لن يمضي وقت طويل بفضل هذه السياسة الرشيدة حتى يتسنى للقسم البيطري المهيمنة على أمراض الحيوان ومقاومتها وتخليص القطر من شرها حفظاً للثروة الحيوانية الكبيرة .